

## حول الوضع في مصر

في اجتماع ضم الامين العام للحزب الرفيق ميشيل عفلق وعدداً كبيراً من شعبة بيروت طرح بعض الحزبيين اسئلة متعددة حول بعض امور الحزب الداخلية وحول الاوضاع السياسية في الوطن العربي، وخاصة في مصر وموقف الحزب منها. وفيما يلي نص الحديث:

\* \* \*

لعل من الجواب على سؤالكم الأول عن الدستور المصري الجديد، وعن الحكم القائم هناك، ما يتيح لنا الجواب عن جميع الاسئلة الاخرى التي تقدمتم بها والتي تدور حول هذا الموضوع لأنها في الواقع تنبع من وجهة نظر واحدة أو من حالة نفسية واحدة معروفة لدى الأعضاء سواء هنا أو في أي قطر عربي آخر.

لعلكم تعرفون اننا بقينا سنوات متحفظين تجاه الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر، نتخوف ونحذر من الاخطار الكامنة في الحكم الديكتاتوري، ثم اعتدل موقفنا وتبدلت نظرتنا بعض الشيء، وذلك لأننا جربنا في سوريا عدداً من الانقلابات العسكرية وكانت كلها متشابهة في إساءتها الى القضية العربية القومية إساءة مكشوفة مفضوحة.. وقد ساهم حزبنا مساهمة فعالة معروفة في مقاومة هذه الانقلابات وتخليص البلاد من الدكتاتورية العسكرية.. وكان من الطبيعي اذن ان ننظر الى الانقلاب الذي حدث في مصر - في نفس الوقت الذي كانت تحدث فيه الانقلابات في سوريا - نظرة الاشتباه والشك، وان نقف موقف الحذر. لكن ثمة فروقاً واضحة بين

الحالتين سأذكرها لكم باختصار. ان الانقلابات العسكرية التي حدثت في سوريا لم يكن هناك ما يبررها باستثناء الانقلاب الأول الذي لم يخل من بعض المبررات. هذا الانقلاب الأول في سوريا سنة ١٩٤٩ قوبل - كما تعلمون - بالارتياح الشعبي العام. وفي هذا دليل كاف على أنه لم يقم عبثاً، فالشعب كان مستاء كل الاستياء من وضعه لأن الحكم في سوريا حتى سنة ١٩٤٩ كان حكماً مستبداً استغلاليّاً، يهمل الشعب وجميع مطالبه وحاجاته الملحة الى الاصلاح والتقدم. . يتلاعب بالقضية العربية وبالوحدة العربية، حتى بالاستقلال نفسه ويعرضه للاخطار، حين يهمل تهيئة أسباب القوة للدفاع عن هذا الاستقلال، ويحاور الدول الاستعمارية في سبيل عقد معاهدات وغير ذلك، الأمر الذي أدى الى تزايد الاستياء وتفاقمه وإشاعة الريب والشبهات حول ذلك الحكم. وكان ان قام بعض ضباط الجيش، في هذا الظرف الملائم، بانقلابهم واثقين من ان احداً لن يدافع عن هذا الحكم. وكانت الشعارات التي استهلوا عهدهم بها مغرية خداعة. . كانت شعارات تقدمية اشتراكية عربية، أي تجسيدا لكل ما كان يطمح اليه الشعب ويتحرك لبلوغه.

وموقفنا من الانقلاب الأول معروف. فنحن لم ندافع عن العهد السابق الذي كنا في طليعة المنددين به، ولكننا - في نفس الوقت - لم نتفائل تفاؤلاً أعمى بالانقلاب العسكري، بل أصدرنا مذكرة في الأيام الأولى للانقلاب وضحنا فيها الشروط والضمانات التي بدونها لا يجوز للشعب ان يطمئن الى اهداف هذا الانقلاب، ومن بين هذه الضمانات ان تعاد الحياة الديمقراطية والحريات، وان يُحترم الدستور، وان تجري انتخابات جديدة، وان يُحافظ على النظام الجمهوري وان يُعمل للوحدة العربية. لكن رجال الانقلاب الأول كانوا اناساً مشبوهين وسرعان ما انفضح أمرهم وتبين انهم عاجزون عن القيام بأي عمل انشائي، وانهم ألعوبة في أيدي الدول الاستعمارية وشركاتها. وهكذا فشل الانقلاب الأول بعد أربعة أشهر، وحدث انقلاب آخر حاول أن يصحح ولكنه فشل في التصحيح، وقام الانقلاب الثالث في كانون الأول سنة ١٩٤٩ - هذا الانقلاب الذي أتاح لبعض ضباط الجيش وعلى رأسهم الشيشكلي

ان يتقاسموا السلطة مع المجلس وبعض السياسيين مدة سنتين وأن يهيئوا لانقلاب عسكري شامل يقضون به على كل أثر للحياة السياسية الحرة ويحكمون البلاد حكماً دكتاتورياً كاملاً ابتداء من أواخر عام ١٩٥١ ، وأستمر سنتين وبضعة أشهر . .

وبعد ، لماذا قامت هذه الانقلابات في سوريا؟ وما الذي أتاح لها ان تستمر في الحكم؟ ولماذا فشلت؟ وما هي مراميها؟ أسئلة سوف نطرحها بالتالي - كما هي بالنسبة لمصر - وستضح لكم من خلال الاجابة عليها حقيقة الموقف .

مهما قلنا عن فساد الأشخاص الذين قاموا بالانقلابات في سوريا ومدى علاقتهم بالاستعمار وعن مطامعهم واغراضهم الشخصية فان مما لا ينكر ان الشعب كان لديه بعض الاستعداد لحكم تقدمي ولو مصحوباً بالقوة وعلى حساب الحرية . وتفسير ذلك هو نقمة الشعب العميقة على نوع من الحكم ونوعية من الحكام : نوع من الحكم هو الحكم الديمقراطي المزيف المتستر وراء مبادئ نظرية هي في حقيقتها غاية الطموح الانساني . هذا الحكم الديمقراطي المزيف ، حكم الاقطاعيين والشركات الرأسمالية والسياسيين المحترفين وزبائنتهم وانصارهم ، هؤلاء الذين يريدون ان يجعلوا الدولة مزرعة لهم فيزورون الانتخابات علناً ويتلاعبون بالدستور بكل جرأة ووقاحة ويقومون حكماً بوليسياً ارهابياً بأسم الديمقراطية والدستور ، هذا الحكم أفسس وفقد كل ثقة واعتبار حتى لقد أصبح الشعب ينظر الى ممثليه والمتنفعين منه والمدافعين عنه على أنهم لا يفضلون الاستعمار بشيء وأنهم حلوا محله في الاستغلال والسرقة والارهاب والتنكيل . . وعندما توجد هذه النفسية عند الشعب يسهل على المغامرين ان يقوموا بانقلابات عسكرية لأن الشعب لا يتحرك للدفاع عن الدستور والحياة الديمقراطية ما دام لم ير شيئاً من خيرهما ولم يذق منها إلا الفقر والاستعباد . . والشعب يأمل أن يأتيه الخلاص بها يشبه المعجزة عن طريق تبدل الأشخاص والاوزاع وبذلك سهّل على المغامرين العسكريين ان يقوموا بانقلاباتهم .

ولكن لماذا لم ينجح هؤلاء المغامرون في إقامة حكم طويل الأمد متين الدعائم؟ ولماذا كان ينهار حكمهم بعد مدة قليلة من الزمن من قيامه ، فيضطرون الى إعادة الكرة

مرات متتالية حتى منوا بالفشل الذريع أخيراً بانتهاء دكتاتورية الشيشكلي؟ لقد فشلت الانقلابات العسكرية والقائمون بها في سورية بسبب وجود حركة شعبية انقلابية بالمعنى الصحيح . . هذه الحركة المتمثلة في حزبنا لم تكن بعد قد بلغت حداً يسمح لها بأن تحول دون قيام الانقلابات، ولكنها كانت قد بلغت حداً يسمح لها بمقاومتها واحباطها، والآن رغم نمو حركتنا وازدياد قوتها عما قبل واتساع نطاقها، لا نستطيع الجزم ان بإمكاننا ان نمنع قيام انقلاب عسكري . ولكن من البديهي ان كل انقلاب من هذا النوع يمكن ان يقوم في سورية سيكون نصيبه الفشل لأن حزبنا سوف يتصدى لمقاومته .

ويمكن القول ان حزبنا - بمعنى من المعاني - شجع قيام هذه الانقلابات أو سهل مهمتها، ولكنه معنى واحد ارجو الا يساء فهمه وهو: ان حزبنا هو الحزب الوحيد الذي قاوم الحكم الوطني الفاسد (منذ سنة ١٩٤٣ عندما قام الحكم الوطني الى سنة ١٩٤٩ تاريخ الانقلاب) مقاومة جديّة نضالية وفتح عيون الشعب على حقوقه ومطالبه والأخطار المحيطة به سواء من الداخل أو من الخارج، سواء في داخل سورية أو في الاقطار العربية عامة . . وبصدد كارثة فلسطين كان حزبنا المنبّه الأول الى جريمة الفتنة الحاكمة في سورية والاقطار العربية الأخرى لاهمالها الاستعداد لمعركة فلسطين ولتأمرها مع الدول الغربية المستعمرة وللنفعية التي أعمت بصائرها وحجبت عنها طبيعة الاخطار . كل هذا قام به حزبنا فهو الذي مهد الطريق اذن للمغامرين العسكريين كيما يستغلوا النفسية الجديدة التي أوجدها الحزب . أما من الناحية الايجابية فان حزبنا هو الحزب الوحيد الذي خلق في جو الحياة العربية منذ خمسة عشر عاماً حتى اليوم هذه المفاهيم الانقلابية الجديدة (مفهوم الاشتراكية والحياة الكريمة والمفهوم الصحيح للحرية والديمقراطية، والتحرر التام من كل استعمار اقتصادي أو سياسي أو عسكري، والوحدة العربية بمفهومها الصحيح السليم العميق . .) هذه المفاهيم نشرها الحزب وأشاعها في الرأي العام العربي خالقاً بذلك حاجات جديدة في نفس الشعب . منمياً نزعات كانت ما تزال ضعيفة أو غامضة . . لكن الحزب طريقه صعب طويل لا يستطيع أن يختصره ولا بد له من أن يقطع خطواته خطوة . وهو لا يستطيع، لكي يؤدي رسالته

على أتمها، أن يخادع الرأي العام العربي ويتسلم زمام الحكم قبل أن يكون قد أعد هذا الرأي العام لأن يتقبله، وقبل أن يكون قد أعد الجهاز الحزبي المنظم المحكم الذي يستطيع أن يبني الأوضاع الجديدة السليمة . . ولقد كان عليه أن يتابع نضاله العنيد وأن يبقى معارضاً ومناضلاً - وهذا ما سهل من جهة ثانية للمغامرين العسكريين في سوريا أن يتولوا دفة الحكم وأن يزيفوا المفاهيم التي نشرناها نحن وأن يستغلوا عند الشعب حاجاته الطبيعية إلى الإسراع في تلبية رغباته وإمانيه . فالشعب لا يستطيع الصبر إلا إذا عودناه عليه وبيناً له أن الصبر بنضال وتنظيم هو وحده الكفيل بحل قضاياها جميعاً حلاً صحيحاً، وأن الاستعجال خليق بأن يجعله لا يحصل إلا على حلول سطحية وخادعة .

ولكننا حتى الآن لم نستطع أن ننظم الشعب العربي كله، ولا يزال هناك عدد كبير من الشعب لم يهضم بعد أفكارنا الانقلابية ولم ينتظم في حركتنا ليعرف بالممارسة والتجربة أن هذا هو الطريق الصحيح فإذا جاء - من ثم - مغامر ولوح بالاشتراكية وبالوحدة العربية الخ . . كان طبيعياً أن يصدقه كثير من أفراد الشعب العربي، وليسوا على ذلك بملومين، لأنهم بحاجة إلى من يحقق لهم هذه المطالب الحيوية . وهكذا نكون بمعنى من المعاني قد قدمنا اسلحة فكرية للمغامرين العسكريين يستعملونها في غير موضعها ولغير غاياتها الصحيحة ويوجهونها لخدمة الاستعمار والاقطاعية والرأسمالية، ومساعدتها جميعاً على الاستمرار والبقاء على حساب مصلحة الشعب وكرامته، ولحرمان الشعب من الحرية . أن هذا لا يشكل مأخذاً على الحزب بطبيعة الحال لأن الحزب الانقلابي معرض دوماً لأن يجد في طريقه الطويلة الشاقة أشخاصاً وفئات يزيفون انقلابيته مثل الأنبياء الكذبة، فعندما يظهر في التاريخ أنبياء صادقون، لهم رسالتهم الحقيقية رأينا ذلك يغري بظهور أنبياء كذبة، وهذا ما يحدث بالنسبة للحزب أيضاً، فعلى الحزب في مثل هذه الحال أن يحول التكتسات إلى خطوات تقدمية تضاعف ثقة الشعب به ويمبادهه وتقوي نضاليته وتجربته .

هذه بالنسبة إلى سورية . أما في مصر فقد كانت الحالة مشابهة من الناحية السلبية لما هي عليه في سورية، أي أنه كان هناك حكم وطني فاسد يدعي ادعاءات فارغة

لاينجز منها شيئاً، يدعي الديمقراطية وخدمة الشعب والمساواة للجميع، وهو في الواقع يستغل الحكم لصالح فئة معينة دون غيرها، فكانت النفوس اذن مهياة لتقبل الانقلاب. وكان فساد الملكية المعروف في مصر العامل الأول في نجاح الانقلاب. ان الفارق الكبير بين حالة مصر وحالة سورية هو من الناحية الايجابية: ففي سورية كانت هناك حركة شعبية تستطيع أن تقف على قدميها ولم يكن في مصر شيء من هذا القبيل، ثم ان هذه الحركة الانقلابية في مصر لم تقم على أساس المغامرة الشخصية ولكنها قامت فعلاً نتيجة الآلام، آلام الشعب والتحسس العميق بها، قامت على أيدي ضباط من أبناء الشعب غمرتهم وأهبتهم النقمة الشعبية العامة ووجهتهم في طريق العمل الجدي. ولم يكن في سورية شيء من هذا لأن الفئات المخلصة الواعية والفئة الشعبية المناضلة كانت شديدة التعلق بحزبنا وكان من الصعب عليها ان تتوجه الى ضباط لم تؤيدهم نحن. . . لم تكن في مصر حركة شعبية اذن، فليس بدعاً - والحالة هذه - ان تتجه آمال الشعب الى هذا الانقلاب العسكري وأن تعلق الآمال على هذه الفئة من الضباط التي أنقذت الشعب من حكم لم يكن له مثيل في الفساد. والشيء الذي حققه هذا الانقلاب في المرحلة الأولى هو في حد ذاته شيء كبير لأنه أطاح بالعرش، هذا الكابوس البغيض الذي كانت ترزح تحته مصر، وكان ذلك كسباً كبيراً لرجال الانقلاب. ثم تلت هذه الخطوة خطوة أخرى جريئة كان لها أثر لاينكر في تبديل أوضاع مصر وهي توزيع الأراضي. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة لا تسمى اشتراكية بالمعنى الصحيح لأنها لم توزع مجاناً جميع الأراضي. الا انها كانت تلبية سريعة لحاجة ملحة ماسة ومن ثم كان لها هذا الأثر. .

والهيئة الشعبية الوحيدة في مصر التي كان بإمكانها القيام بدور حقيقي في مقاومة الحكم الدكتاتوري هي فئة الاخوان المسلمين، ولكنها فئة ضد تيار التاريخ وأتجاه العصر، على الرغم من انها ليست كباقي الهيئات الدينية في أماكن أخرى من حيث النفعية والاستغلالية. . فالأخوان في مصر أرفع مستوى، ولكن مجرد عنوان الدعوة ونظرتها الرجعية المخالفة لنزعات التحرر العميقة التي تختلج في نفس الشعب العربي جعلها ضعيفة أمام حركة الانقلاب، وهي لم تقاومه كما هو معروف بل أيدته وتعاونت

معه ستين ثم راحت تندد به وتناهضه في السنة الاخيرة.

والنتيجة التي أريد أن أصل بكم اليها هي ان ظروف الانقلاب في مصر تختلف عن ظروف الانقلاب في سورية. فقد كان للانقلاب الذي حدث في مصر مبررات معقولة، وكانت الساحة الشعبية فارغة، فاتجهت نفوس الشعب إلى الفئة العسكرية صاحبة الانقلاب، وقامت هذه الفئة جادة مخلصه ببعض الاصلاحات التي لاتنكر. . ولكن هل يجوز أن يسمى الحكم القائم في مصر حكماً انقلابياً؟  
الجواب كلا، فهذا الحكم يمكن تسميته حكماً تقدمياً، لا أكثر، والفرق بين الانقلابية والتقدمية هو كما يلي:

الانقلابية هي نضال الشعب المنظم القائم على نظرية وعقيدة، يستهدف قلب الأوضاع العامة كلياً ومن الجذور، وأبدالها بأوضاع جديدة صحيحة، أي انها تبديل في أسس حياة الأمة.

ويديهي ان التبديل لايمكن تحقيقه بواسطة الجيش وانما بنضال الشعب نفسه .  
قد يساهم الجيش مع الشعب ولكنه لايستطيع وحده ان يحقق انقلاباً بالمعنى الذي يفهمه حزينا.

أما التقدمية فهي اصلاح وليست تبديلاً في الأسس، اصلاح في بعض نواحي الحياة العامة مع الاحتفاظ بالأسس القديمة، لحرصاً على هذه الأسس بل عجزاً عن تبديلها. والذي تم حتى الآن في مصر لم يتناول الأسس لأنه لم يقض تماماً على الاقطاعية ولم يمس الرأسمالية بأي أذى، وانما الأمر على العكس، فالرأسمالية تلاقى التشجيع من الحكم وان كان تشجيعاً موجهاً، بمعنى أن الرأسمالية لم تعد مطلقة التصرف بل عليها أن تخضع للدولة وتنسجم مع مخطتها الاقتصادي. أضف إلى ذلك أن الحكم لايتجه نحو الحرية ولا يعمل على أساس الوحدة العربية بالمعنى الصحيح، وان كان من هذه الناحية قد حقق خطوة لا بأس بها. فالأسس القديمة البالية التي يجب إزالتها من الوطن العربي تتمثل في الاقطاعية والرأسمالية وحكم الطغيان وتقييد الحريات وواقع التجزئة القومية، وواضح ان الحكم في مصر لم تكن له القدرة على حلّ هذه المعضلات جميعاً دفعة واحدة لذلك أعترف بها كأوضاع قائمة،

وضمن هذه الأوضاع القديمة وجد منفذاً لأدخال اصلاحات جديدة .

وما دام حزبنا لم يصل بعد في مختلف أقطار العروبة إلى مرحلة التوسع الكفيل بالحيلولة دون تزييف الانقلاب العربي المنشود الصحيح فهو لا يستطيع أن يعارض خطوات تقدمية يؤمن بأخلاصها وجديتها . فالتفكير الواقعي اذن يقتضي منا ان نقبل مثل هذه الخطوات والخدمات في قطر لم تصل حركتنا اليه بعد . فعلينا اذن ان نسعى لكي يكون هذا الحكم خطوة مقربة من الانقلاب بدلاً من أن يكون خطوة مبعدة صارفة ذهن الشعب عن اهدافه الأساسية في سبيل أهداف غير أساسية .

التقدمية - ايها الأخوان - يمكن ان تتصورها موقفاً وسطاً بين طرفين : بين الرجعية الراهنة السائدة في مختلف ارجاء الوطن العربي وبين الانقلابية الصحيحة التي هي في طور النمو والتكوين . وبما ان طريق الانقلابية بعيد فثمة احتمالات دائمة لظهور محاولات تقدمية ، ولكن هذه المحاولات على نوعين : نوع صادق ونوع زائف .

النوع الصادق هو ما حدث في مصر والنوع الزائف هو ما حدث في سورية ، وقد بينت لكم ذلك آنفاً . الا ان هذه التقدمية التي هي حل وسط بين طرفي نقيض ، بين الرجعية بكل ما فيها من استثمار داخلي واستعمار خارجي وامتهان للحريات وعرقلة لتوحيد الوطن ، وبين الانقلابية العربية الشعبية التي لاتزال في طور التكوين تنمو وتتوسع ولكن طريقها شاق طويل - هذه التقدمية يتوجب علينا ان نكتشف حقيقتها : فهي عندما تظهر في أقطار بلغت فيها الحركة الشعبية حداً من النمو فأنها تكون تقدمية زائفة ، ويكون للاستعمار شأن كبير فيها لأنها آتئذٍ بمثابة قطع الطريق على الحركة الشعبية ، وهي عندما تكون في أقطار لم تصل اليها حركتنا بعد وعندما تبرهن في أعمالها عن جد وأخلاص وتجاوب نسبي مع حاجات الشعب فانها تكون صادقة ولكنها معرضة دائماً لخطر الزيف ، لأن الاستعمار والأوضاع الرجعية التي تمسها هذه التقدمية ، ولم تؤذها في أعماقها ، ستحاول اجتذابها دوماً إلى جهتها فتصبح تقدمية معكوسة وتبعد عن الانقلاب . فواجبنا في مثل هذه الحال أن نرسم لها الطريق التي تكون خطوة جديدة في طريق الانقلاب . وسأوضح لكم كيف تكون هذه الخطوة .

لقد تأثر الحكم القائم في مصر بأهداف حركتنا الانقلابية وليس ذلك بالضرورة



عن طريق مباشر وانما من الجو الذي خلقتة حركتنا، من الشعارات والمبادئ، ومن الرأي العام الذي خلقتة هذه الحركة طوال أعوام. ولقد عمل الحكم في مصر أول ما عمل على إلغاء الملكية، وهذه بلا شك خطوة تقدمية وضعت حداً للفساد في الحياة العامة. وتبع الغاء الملكية السير في توزيع الأراضي وانعاش الفلاحين وهم الكثرة الساحقة من أفراد الشعب، ثم تبني شعارات عربية كانت مهمة أو منسية أو موضع عداة وتنكر في مصر، والسير في طريق استقلالية في وجه الاستعمار الغربي، وتبني سياسة الحياد التي كان حزبنا أول من نادى بها منذ تسع سنوات، وبذل محاولات جاهدة لانتهاج سياسة مستقلة تجاه الغرب بالرغم من ان هذا الحكم ما يزال مرتبطاً باتفاق مع بريطانيا يسعى للتخلص منه.

كل هذه الخطوات التي حققها الحكم في مصر تجعله خيراً من الماضي ولكنها ليست كل ما يريه الشعب لا من حيث الاصلاحات الداخلية، ولا من حيث الانفصال عن الاستعمار الغربي ولا من حيث التقارب العربي، انها بين بين، تسجل خطوة إلى الأمام ولكنها لا تنفذ إلى الأعماق ولا تصل إلى آخر الطريق. فالخطر كل الخطر هو في أن تصورها الطريق الصحيح، في ان نعتبرها السياسة الانقلابية الصحيحة، الخطر هو ان نجمد الأوضاع على هذا الشكل ونحول دون تقدم هذه التقدمية. . انها ان أوغلت السير في طريق الدكتاتورية ستتجمد وتصبح عاجزة عن الاستمرار في تقدمها، إذ أنها ستمنع يقظة الشعب ونضاله. . ستقف عاجزاً في طريق هذا الدم الذي يجري من الشعب إلى الحكم، وهذا هو الخطر المائل اليوم في الدستور الجديد. هذا الدستور سجل ما قام به الحكم في الماضي ولكنه سجل أيضاً ان الحكم سيصبح عاجزاً يوماً بعد يوم عن الاستمرار في القيام بالاصلاحات وبالخطوات التقدمية لأنه سجل هذه النزعة الدكتاتورية التي تحرم الشعب من ممارسة حقوقه ومن الاشتراك الفعلي في تصريف حياته ومقدراته، ولذلك أصبح من العسير جداً على الحكم في مصر ان يخطو إلى الأمام إذا هو تشبث بهذه النزعة الدكتاتورية. فالضمانة لكل حكم تقدمي هي أن يفتح على الحرية، أن يساعد الشعب على ممارسة حقوقه وعلى الاشتراك في تصريف مقدراته، ليعود الشعب فيستأنف نضاله ضد كل هذه الأسس القديمة التي

لم تغيرها التقدمية وانما غيرت بعض نتائجها فقط ولم تصل إلى أسسها وجذورها . فالاستعمار ما زال في مصر نفسها ، وسيتهي احتلاله بعد مدة وجيزة ، ولكنه حتى عندما تسحب الجيوش البريطانية عن قناة السويس ، أليست موجودة على مقربة منها؟ وأي فرق جوهري بين احتلال أرض الأردن أو العراق واحتلال أرض مصر؟ أليس الاستعمار موجوداً في العراق وليبيا وتونس والجزائر ومراكش؟ أليس موجوداً في المحميات؟ أليس موجوداً بشكل من الأشكال في كل قطر من الأقطار العربية؟ في سورية ولبنان مثلاً بشركاته وعملائه ونفوذه؟ فاذن نحن لم نتخلص من الاستعمار، ومصر وحدها لا تستطيع شيئاً إذا بقي الاستعمار في الاجزاء الأخرى من الوطن العربي، والاقطاعية لم تنزل زوالاً تاماً من مصر وان تكن قد تلقت ضربة جدية . وفوق هذا فهي موجودة في الأقطار العربية الأخرى ووجودها في هذه الأقطار يشجعها في مصر على ان ترفع رأسها دوماً وان تحاول العودة .

والرأسمالية ما زالت في مصر على شكل واسع : وطنية وأجنبية ، وتعمل بتشجيع الدولة . والتجزئة ، وهي أكبر خطر ومرض في كياننا العربي ، ما زالت كما هي لم تبدل ولم تتراجع ، فالحكم التقدمي في مصر لم يغير شيئاً من هذه الأسس وإنما غير أشياء جدية في بعض النواحي وفي قطر من الأقطار العربية له وزن كبير ويكفيه أن يؤدي هذه المهمة . أما إذا تحول الحكم في مصر إلى تجميد لهذه الخطوات لكي تبقى هذه الفئة من العسكريين وحدها دون استناد إلى نضال الشعب ودون توحيد للقوى النضالية العربية في الأقطار الأخرى . . إذا بقيت الفئة الحاكمة في مصر معتمدة على قوة الجيش وحده والشعب بمعزل عنها لا يشارك ولا يناضل ، فان هذه الخطوات التي حققتها الثورة ستصبح مهددة بالخطر، ويمكن أن يحدث تراجع بدلاً من أن يحدث تقدم . لذلك آمن حزبنا بالحرية وألح عليها كثيراً لاتعلقاً بمبدأ مثالي بل لقناعة عميقة بأن الحرية هي ضمانة عملية لكي يبقى النضال منطلقاً إلى الأمام دائماً لا أن يتراجع ويتجمد وينتكس . والملاحظ أن مفهوم بعض الأعضاء للحرية لا يزال سطحياً ، إلى حد أنه يلتبس بتلك الحرية الزائفة الكاذبة التي يتستر وراءها الرجعيون المستغلون للشعب المتعاونون مع الاستعمار، وهذا خطر يجب أن نكشفه وان نتفاداه . فالحرية مبدأ يجب أن تكون

له صيغة عملية في كل ظرف ومرحلة، إذ أن المبدأ يتخذ صيغاً مختلفة عندما يتجسد في العمل، لذلك يجب أن نبعد عن تفكيرنا هذا المفهوم المائع الأجوف للحرية النظرية التي لاتفرق بين الشعب وأعداء الشعب، بين ابناء الوطن وبين المستعمرين للوطن، بين الذين يؤمنون بهذه الحرية وبين الذين يستغلونها لمصلحتهم وهم ألد أعدائها. فلنبعد اذن المفهوم البورجوازي الرخو للحرية والديمقراطية.

ان الحرية التي ننشدها لاتعارض مع تشريعات وتدابير وقوانين تحدّ من استغلال الاقطاعيين والرأسماليين والنفعيين والانتهازيين على اختلاف انواعهم. الحرية التي ننشدها لاتعارض مع تدابير وقوانين تمنع تخريب الاستعمار في كياننا وانتشار عملائه بين ظهرانينا في صحافتنا وفي أجهزة الدولة، وفي كل مكان يتاح له فيه أن يتغلغل ليث سمومه بأسم الحرية، يجب أن تكون نظرتنا دائماً إلى الحرية نظرة سليمة، انها حرية جديدة صارمة لا تؤمن بالقاء الحبل على غاربه. انها ليست سلبية تسمح بأن تترك الفساد يتابع سيره والميوعة تتفاقم وتستشري بل هي حرية إيجابية، حرية خلاقة، حرية تمنع الضغط والتشويش والذس على كياننا القومي من قبل اعدائنا الداخليين والخارجيين ليقى الجو سليماً ملائماً لتفتح هذا الكيان ونموه، الا إننا لن نطمع بأن تطبق الفئة الحاكمة الرجعية الموجودة الآن هذا المفهوم للحرية على وجهه الصحيح. فلو قلنا مثلاً، في لبنان أو في سورية يجب أن تُحد الحرية، ان توجد قوانين لمنع الاستعمار من التآمر علينا ولمنع الفئات الرجعية من تسخير القوانين لمصلحتها فان الفئة الحاكمة، التي هي من الرجعية والمستغلين للشعب، لن تضع قيوداً لتكبل نفسها بها، بل لتكبلنا نحن اعداءها المناضلين والعاملين لمصلحة الشعب. نحن اذن لانطالب بتقييد الحرية في ظل حكم رجعي فاسد، لأن الحرية البرجوازية بكل مساوئها خير من فقدانها. ولكن عندما يوجد حكم تقدمي كالذي في مصر يجوز تقييد الحرية بالشكل الذي بينته لاحباط مكائد الاستعمار ومكائد الرجعية، بالشكل الذي لا يمنع الشعب من المشاركة في تقرير أموره والنضال في سبيل قضيته. فلو كانت هذه القيود التي نص عليها الدستور المصري الجديد لمنع الاستعمار والرجعية فحسب لكانت مقبولة، ولكنها قيود لمنع الشعب من الانطلاق،

لذلك فهي مرفوضة لأنها وخيمة العواقب.

لن أتوسع أكثر من ذلك لأن الوقت لايسمح، ولا حاجة الى تناول الدستور المصري من ناحية الوحدة والاشتراكية ما دمنا قد تعرضنا نوعاً ما في سياق الحديث لهذه الناحية، إذ لاشك أن نص الدستور على عروبة مصر هو خطوة طيبة تسجل تقدماً كبيراً بالنسبة الى العهد السابق في مصر، وتبشر بالخير وتدل على أن الرأي العام القومي العربي قد وصل الى حد من الضغط أثر على الحكام المصريين وحملهم على وضع ذلك الدستور، ولكن هذه الخطوة قليلة وليست هي غاية الأمانى، إذ لاتزال هناك هذه الجفوة وهذه المخاوف من زيادة الالتقاء والتعاون مع البلاد العربية، فلم ينص دستور مصر كما نص دستور سورية بأن النواب مطالبون بالعمل للوحدة العربية. وليست هذه هي العلة الوحيدة، بل نستطيع أن نقول أن دستور مصر ككل دستور عربي آخر قائم على منطق التجزئة. وإذا كان لنا أن نلوم حكومة مصر التي وضعت هذا الدستور فإن علينا أن نوجه لوماً أشد وأكبر، وان تكون مآخذنا أظهر وأعمق على حكومات سورية والعراق التي تتباهى بالقومية العربية منذ القديم ومع ذلك فإن الدستور في كل من هذين القطرين قائم على منطق التجزئة، أي أنه يرتب سياسة القطر من كل النواحي: عسكرياً واقتصادياً وثقافياً. على أساس أن القطر كل قائم بذاته، وهذا هو العيب الأساسي. فدستور سورية الذي يدعو للوحدة العربية ليست دعوته الانظرية، إذ لو كان واضعو الدستور صادقين في إيمانهم بالوحدة العربية لما نظموا سياسة سورية على أساس انها مكتفية ومستقلة بنفسها. فعندما تنظم سورية والأردن ولبنان وليبيا والعراق وأي قطر آخر على أساس التجزئة، أي أن يكون لكل قطر من هذه الأقطار اقتصاد كامل، فكيف يمكن ان تتحقق الوحدة العربية؟

ان الوطن العربي وحدة اقتصادية عدا عن كونه وحدة سياسية وعسكرية، أي أن هذا الوطن يكمل بعضه بعضاً. فما في سورية من موارد أولية ومن وسائل الانتاج ليس إلا جزءاً من هذه الوحدة الاقتصادية التي هي الأرض العربية كلها، وهكذا عندما ينظم الاقتصاد في سورية على أساس أن يكون لها صناعة كاملة تشمل كل

الصناعات التي تحتاج اليها دولة مستقلة، ومن تكون لها المرافق والسلاح الذي تحتاج اليه دولة مستقلة، ويتهدج لبنان والعراق وغيرها الخطة نفسها، فلا تمضي بضع سنوات حتى يكون كل قطر قد غرق أكثر فأكثر في أوضاع التجزئة، وتصبح كل قوى العالم عاجزة عن انتشاله من هذه الأوضاع لكي يفتح على الوحدة القومية، لكي يتعاون أو يتوحد مع غيره من الأقطار، وهكذا تُهدر وتضيع وتبذّر معظم قوى الأمة العربية وخاصة من الناحية الاقتصادية، ويمكن أن نطبق ذلك على جميع النواحي الأخرى إذ أن المجهودات التي تبذل في سبيل قطر واحد كان يمكن أن تكفي جميع الأقطار.

٢١ كانون الثاني ١٩٥٦